زيارة شورية حافلة لمجلس الشيوخ الفرنسي

اتفاق على تبادل الخبرات وتعزيز التعاون البرلماني

كتب – محرر الشئون البرلمانية:

قال رئيس مجلس الشورى د. فيصل الموسوي أنه تم الاتفاق على تبادل الخبرات وتعزيز التعاون البرلماني مع مجلس الشيوخ الفرنسي خلال الزيارة الأخيرة التي قام بها مؤخراً، موضحاً في تصريح لـ «الأيام» أنه سيتم تدريب الكوادر بين البرلمانيين الادارية والسياسية لتصبح مهيئة بشكل أفضل بكثير مما هي عليه الآن لممارسة العمل البرلماني السياسي والإداري على حد سواء.

ففي إطار زيارة وفد مجلس الشورى وعلى رأسه د. فيصل الموسوي إلى باريس بدعوة من مجلس الشيوخ الفرنسي بالتعاون مع سفير المملكة لدة الجمهورية الفرنسية د. هاشم الباش من 23 إلى 27 يناير الماضي، تمت لقاءات وزيارات عديدة.

فقد قام أعضاء الوفد في يوم الثلاثاء الموافق 24 يناير 2006، بزيارة إلى المعهد الوطني للعلوم السياسية في باريس، وهو من أشهر الجامعات الفرنسية في هذا المجال، واستطاع أعضاء الوفد الافادة من خبرة هذا المعهد، واطلعوا على إمكانية التبادل والتعاون، في إطار إنشاء معهد التنمية السياسية في البحرين، لإعداد الكوادر السياسية.

د. فيصل الموسوي خلال لقائه برئيس مجلس الشيوخ

وقد انتقل الوفد إلى معهد العالم العربي في باريس والتقوا بسيناتور في مجلس الشيوخ الفرنسي ورئيس فريق الصداقة بين فرنسا ودول الخليج غولي، وقد رحب برئيس مجلس الشورى والوفد المرافق له، وجرى التأكيد على علاقة الصداقة المتميزة بين فرنسا ومملكة البحرين، وضرورة تعزيز هذه الروابط بين الشعبين الفرنسي والبحريني، بعد ذلك قاموا بزيارة معرض (العصر الذهبي في العلوم العربية)، ضمن معهد العالم العربي. ثم كان لهم لقاء مع رئيس المعهد إيف غينا، وهو شخصية ديغولية هامة في المجتمع الفرنسي.

وفي اليوم التالي الموافق 25 يناير، كان للوفد محطة هامة في مجلس الشيوخ الفرنسي حيث تمت لقاءات عديدة من رؤساء اللجان الفرنسيين في قصر اللكسمبرغ، مقر مجلس الشيوخ، وخلال الغداء الذي قدمه رئيس مجلس الشيوخ كريستيان بونسوليه، وهو الشخصية الثانية في الدولة الفرنسية بعد رئيس الجمهورية (وفي حال شغور منصب الأخير، يتولى رئيس مجلس الشيوخ رئاسة الجمهورية بالنيابة)، تحدث كل من رئيس مجلس الشيوخ الفرنسي ورئيس مجلس الشورى د. فيصل الموسوي وشددا على أهمية التعاون وتعزيز الروابط بين البلدين، كما كان هناك إشارة إلى أوجه الشبه الكثيرة بين البلدين، ولا سيما النظام الثنائي التمثيل (البرلمان مكون من مجلسين يمثلان الشعب)، وهذه نقطة حيوية ضمن الديمقراطية، كما قام الموسوي بتوجيه دعوة إلى رئيس مجلس الشيوخ الفرنسي لزيارة البحرين في أقرب فرصة ممكنة، وشكره على حسن الاستقبال الفرنسي.

«الخدمة المدنية» يطرح مشروع «الهندرة»

اعلن ديوان الخدمة المدنية تبنيه لمشروع الهندرة «الهندسة الادارية» لكافة العمليات الادارية والخدمات والانشطة التي تقدمها الجهات الحكومية، اذ يهدف المشروع الى تقليص مدة الخدمة المقدمة والتركيز على النوعية والكفاءة.

وقال ديوان الخدمة في رده على لجنة الخدمات بمجلس النواب انه اصدر تعميما بشأن انشاء فريق عمل يتكون من الاختصاصيين في الديوان تحت مسمى «فريق عمل لارضاء المستفيد من الخدمة»، اذ تختص مهامه في التواصل مع الاجهزةالحكومية للتعرف على آرائهم وتوقعاتهم الحالية والمستقبلية للتحسين وتطوير الخدمات المقدمة لهم ويختص الفريق ايضا بتعريف الجهات الحكومية بالطرق المثلى لتوصيل طلباتهم الى الديوان ويمكن التوسع في هذا الاجراء ليشمل آراء المواطنين والمقيمين حول مستوى الخدمات المقدمة لهم من قبل هذه الاجهزة.

وتابع الديوان قائلا: ان هناك قرارا لمجلس الوزراء بتطبيق وتحديث نظم اداراةالجودة في الجهاز الحكومي وكذلك ايجاد جائزة الجودة. ويقوم ديوان الخدمة المدنية بتوفير الاستشارة الفنية في تأهيل الجهات الحكومية للحصول على هذه الشهادة، ومن الناحية العملية فقد قطعت بعض الجهات الحكومية شوطا في هذه الاتجاه.

وفيما يتعلق بجائزة الجودة فان ديوان الخدمة المدنية يقوم حاليا بالعمل على اعداد معايير هذه الجائزة وتتلخص هذه المعايير بصورة اولية في العناصر التالية:

* التطوير المستمر للقيادات الادارية.
* الاستغلال الامثل في توظيف تقنية المعلومات من قبل الاجهزة الحكومية في اداء عملياتها.
* زيادة الوعي في الجهات الحكومية باهمية التميز.

الظهراني يشكر مجلس الشعب المصري للإفراج عن الداعية «الأمين»

اعرب رئيس مجلس النواب خليفة الظهراني عن عميق شكره وتقديره لتجاوب مجلس الشعب المصري بخصوص اطلاق سراح المواطن البحريني محمد الامين.

واشار الظهراني في برقية بعث بها الى رئيس مجلس الشعب المصري د. احمد فتحي سرور الى ان ما قدم به المجلس من جهود للافراج عن المواطن محمد الامين لهو دليل على العلاقات التاريخية والاخوية التي تربط بين البلدين.

وكانت السلطات المصرية قد احتجزت الاسبوع الماضي الشيخ محمد الامين وهو خطيب في مسجد الفتح بالرفاع الشرقي خلال زيارته لبعض الاقارب في مصر ولم تعرف الاسباب.

المعاودة يسأل وزير الداخلية عن الوافدين من الجسر والمطار

وجه النائب الثاني لرئيس مجلس النواب الشيخ عادل المعاودة سؤالاً إلى وزير الداخلية الشيخ راشد بن عبدالله آل خليفة عن عدد وجنسية وجنس الذين دخلوا البحرين عن طريق مطار البحرين الدولي وجسر الملك فهد.

وحدد المعاودة سؤاله في فترات محددة، «من 18 نوفمبر 2003 إلى 1 ديسمبر 2003»، و«من 6 نوفمبر 2004 إلى 20 نوفمبر 2004»، و«من 27 اكتوبر 2005 إلى 10 نوفمبر 2005».

وقد اجاب الوزير على سؤال المعاودة في 200 صفحة تضمن جداول إحصائية بعدد وجنسيات وجنس من دخل منافذ المملكة في تلك الفترات التي حددها.

ويتساءل المراقبون عما يخطط له المعاودة من توجيهه لهذا السؤال، إذ يبدو انه يبيت لبعض الامور.

الموالي يسأل عن وقت التوقيع على اتفاقية «مكافحة الفساد»

عطية الله: لا سلطة للنيابي على الحكومة في الشأن الخارجي

كتب – محرر الشئون البرلمانية:

قال وزير شئون مجلس الوزراء أحمد بن عطية الله آل خليفة ان للحكومة الحق في اختيار الوقت المناسب لتبليغ المجلس النيابي «بنتيجة التصديق على الاتفاقيات» دون الزامها بالافصاح عن تلك الاعمال في وقت محدد.

واضاف: «فيما تخضع الاعمال الداخلية للحكومة لرقابة البرلمانية بوسائلها المختلفة، لا تستطيل تلك الرقابة الى ما عهد به الى السلطة التنفيذية من اختصاص يتصل بالاعمال الخارجية، وذلك اعمالا بمبدأ فصل السلطات».

وفيما تعتبر اجابة الوزير قصرا لصلاحية مجلس النواب الرقابية على الشئون الداخلية فقط دون الشئون الخارجية، تأتي اجابة الوزير على سؤال النائب جاسم الموالي حول وجود نية لدى الحكومة ان تصادق على اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد، متسائلا الموالي عن التوقيت الذي ستحيل فيه الحكومة مشروع القانون، وسبب تأخيره.

وتابع الوزير في اجابته قائلا انه من الامور المسلم بها، ان للدولة كامل الحرية في التصديق او عدم التصديق على المعاهدة التي وقعت عليها، وان هذا التوقيع لا يستتبع بالضرورة التزامها

جاسم الموالي

أحمد بن عطية الله

بالتصديق عليها والا كان التصديق مجرد اجراء صوري وانتفت حكمته، فالمعاهدة قبل التصديق عليها في حكم مشروع للدولة ان تأخذ به او ترفضه وهي صاحبة السلطان في تقدير ذلك، وان التصديق على المعاهدة من اختصاص رئيس الدولة، وان دور البرلمان وفقا لنص المادة (126) من اللائحة الداخلية لمجلس النواب هو اقرار المعاهدة التي تم التوقيع عليها او رفضها او تأجيل نظرها متى عرضت عليه بالاداة القانونية وطبقا للاجراءات الدستورية المقررة في هذا الشأن، ومع كل ذلك فان لرئيس الدولة رغم موافقة البرلمان ان يمتنع عن التصديق على المعاهدة اذا بدا له من الاسباب أو جدّ من الظروف ما يقتضي عدم ارتباط دولته بهذه المعاهدة.

وحيث انه تأسيسا على ما تقدم ولما كان السؤال المشار اليه انما يتعلق بالاستفسار عن نية الحكومة في التصديق على الاتفاقية سالفة الذكر وتجديد التاريخ الذي سوف تقدم فيه مشروع قانون بالتصديق على تلك الاتفاقية الى مجلس النواب.. واذ لم يلزم الدستور او القانون الحكومة في هذا الشأن باتخاذ اجراءات التصديق على الاتفاقية في وقت محدد باعتبار ان ذلك يعد من الملاءمات المتروكة للحكومة والتي لها ان تتخير الوقت الملائم للمبادرة باتخاذ تلك الاجراءات في ضوء علاقاتها الخارجية مع الدول الاخرى وغير ذلك من الاعتبارات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، علاوة على ان الحكومة لا تنفرد وحدها باتخاذ اجراءات التصديق على المعاهدات والاتفاقيات، حيث يخضع الامر في النهاية لارادة سامية من جلالة الملك باعتباره السلطة التي لها حق اقتراح القوانين – بما في ذلك القوانين المتعلقة بالتصديق على الاتفاقيات – والذي يأمر باحالتها الى مجلس النواب ومن ثم فانه يصعب تحديد تاريخ معين لاتخاذ اجراءات التصديق على الاتفاقية سالفة الذكر وما يترتب على ذلك من تدابير، ويتعذر بالتالي موافاة النائب المحترم في الوقت الحالي بالبيانات التي اشتمل عليها سؤاله.

وزير الصناعة يكشف لأول مرة أسباب ارتفاع أسعار مواد البناء

«الصِّين» ... تستهلك ثُلث مواد العالم ... لبناء مدن جديدة !

كتب – محمد الأحمد:

أثار موضوع ارتفاع أسعار مواد البناء، وشح الرمل، مخاوف العديد من المقاولين ورجال الأعمال، إذ فوجئوا منذ عامين تقريباً، بتهديد «مجهول المصدر» بشح تلك المواد، حتى انتقلت المسألة إلى قبة المجلس التشريعي، المكان الذي ناشد من تحته النائب الثاني لرئيس مجلس النواب الشيخ عادل المعاودة، ناشد الملك السعودي عبدالله بن عبدالعزيز بمساندة المملكة لحل الموضوع، قائلاً: «لقد أصابنا وأهلنا الضر...».

وفيما تقدم عدد من النواب بطلب لدراسة الموضوع، ومعرفة الأسباب الحقيقية لذلك الارتفاع الذي أصبح يمثل تهديداً حتى على المواطن العادي – إذ لا تزال الأزمة الإسكانية موجودة – كشف وزير الصناعة والتجارة د. حسن فخرو أن ارتفاع أسعار مواد البناء، والطفرة في الطلب التي شهدتها الأسواق العالمية على مواد البناء في الفترة الأخيرة جاءت نتيجة عدة عوامل، أبرزها الاستهلاك «الشره جداً» للصين في سعيها لبناء مدن جديدة، إذ تدل الإحصائيات الأخيرة أن استهلاك الصين لوحدها يعادل ثلث الاستهلاك العالمي من الحديد والبالغ مليار طن سنوياً، إذ تستهلك الصين لوحدها ما يقارب 280 مليون طناً سنوياً، علاوة على استهلاك الرمل والإسمنت والمواد الأخرى.

وفي الوقت الذي شغلت فيه مواد البناء حيزاً كبيراً من اهتمامات الاقتصاديين ورجال الأعمال وقطاع المستهلكين في السنتين الماضيتين على وجه الخصوص، قال الوزير د. حسن فخرو في رده على لجنة الشئون المالية حول موضوع دور الحكومة في مراقبة أسعار السلع الاستهلاكية، أن أسعار مواد البناء ارتفعت بنسبة 3.25% لعام 2005 مقارنة بالعام 2004.

وفيما لا تزال الحلول غير واضحة، إذ لم تبادر مؤسسات الدولة لوضع حل جذري لهذه الإشكالية، التي ربما لو تم السكوت عنها تتحول إلى «أزمة وطنية»، أوصت إدارة حماية المستهلك بوزارة الصناعة والتجارة بإجراء «دراسة مقارنة» لأسعار السلع في البحرين ونظيراتها في دول مجلس التعاون وذلك للوقوف على مستجدات هذه القضية وطبيعتها وكيفية التعامل إزائها في الدول المجاورة.

وعن الواقع العمراني المعاش، في زمن العولمة الذي يفرض نفسه على الدول، صغيرة كانت أم كبيرة، تشهد الصين حالياً، وهي الدولة صاحبة أكبر عدد سكاني، تشهد أكبر ازدهار في قطاع البناء في العالم، وتتركز معظم أنشطة هذا البناء في ميناء «شنغهاي» الذي تسعى الصين لجعله صرحاً تاريخياً، فقد شيدت في المدينة 200 ناطحة سحاب على مدى 15 عاماً الماضية.

وفيما تتسبب الصين في أزمة لدول العالم لاستهلاكها ما يقارب من ثلث الاستهلاك العالمي من مواد البناء، سيكون مركز شنغهاي المالي الدولي المزمع بناؤه أطول بناية في العالم، إذ سيناهز ارتفاعه 500 متر».

«... بكين تقود عملية التحديث في الصين، وسوف تستضيف دورة الألعاب الأولمبية في عام 2008، وهذا يتطلب منها السرعة في الإنجاز، وتركيز الجهود على المنطقة الشرقية».

من هنا، ووسط هجوم الحيتان الدولية، من الشرق والغرب، يبقى الشرق الأوسط وسط تحد للخروج من هذه الأزمة، إذ بات على الاقتصاديين ورجال الأعمال، إيجاد الحل المناسب أو البديل، خاصة وأن العمران يعتبر عصب حيوياً للحياة، وبات على الدولة أيضاً أن تفسح المجال للقطاع الخاص، للمشاركة في المشاريع الحكومية، عن طريق خطط طموحة للخصخصة، خاصة فيما يتعلق بالمشاريع الإسكانية.